جامعة محمد لمين دباغين -سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس قضايا السياسة العالمية المعاصرة———— ماستر2 علاقات دولية

الأستاذة : د بركان إكرام email : paxikramika@hotmail.com

السنة الجامعية 2024 / 2023

يمنع منعا باتا نسخ أو استخدام هذه المحاضرة دون علم وموافقة مسبقة من طرف استاذ المقياس وأي تجاوز يعتبر سرقة علمية يعرض صاحبه للمتابعة القانونية.

ملاحظة: نظرا للتفصيل في دروس مقياس قضايا السياسة العالمية يرجى من الطلبة فهم الدروس واستكشاف أهم الروابط التي تجمع بين القضية والأخرى، والاستغناء عن الحفظ الحرفي

درس حول العولمة كبوصلة لأهم القضايا العالمية الراهنة

مقدمة:

باعتبار العلاقات الدولية المعاصرة مجالا ونظاما كليا، شاملا يتميز بالاعتماد المتبادل (التبعية) بين وحداته وجهاته وشعوبه وثقافاته....وباعتبار تميز ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد والتشابك والتناقض في نفس الوقت، فإن هذه مفاهيم تم تداولها بين الدارسين تسعى للتعبير والإحاطة بها، ومن زاوية شمولية أنساقها أو عالمية توجهاتها أو تدفقاتها في الوسط الدولي .

فهناك من يستخدم مفاهيم النظام الدولي والنظام العالمي والوضع أو الترتيب العالمي أو الدولي وعلاقات دولية وعلاقات أممية وعلاقات بين الأمم والتدويل والعولمة والكونية والكوكبية والأممية والمجتمع الدولي والمجتمع العالمي والاعتماد الدولي المتبادل والتكامل أو الاندماج الدولي ....

وهناك من يستخدم مفاهيم تدل على انتقال الظواهر الدولية من حال إلى آخر، باستخدام (ما بعد/ post) مثل : ما بعد الصناعي ، ما بعد الحداثة ، ما بعد القومية، ما بعد المجتمع العلماني، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد المادية ، ما بعد التاريخ، ما بعد أحداث 11 سبتمبر، للدلالة على أن المجتمعات والنظم والمفاهيم و التقنيات و البشرية تمر بمرحلة انتقالية كبيرة تمتاز بعدم الاستقرار وبأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله.

وهناك من يستخدم (ما بين / inter) كالقول بتحول العلاقات الدولية من مرحلة (ما بين الدول/ inter states) إلى مرحلة (ما بين الأمم/ inter nations) ، وهناك من يستخدم) عبر أو عابر أو متعدية / trans) أو (فوق / supra) للتدليل على التداخل والتشابك في الفضاء العالمي بين وحداته وعلى تجاوز بعضها لمجالات الأخرى مثل القول : عابر للقوميات عبر القارات عابر للإقليمية، فوق القوميات ، فوق الدولة ومتعددة الجنسيات ....وهناك من يستخدم عبارات كـ: (متعددة/ multi/pluri) للدلالة على تعدد الفاعلين الدوليين والظواهر الدولية مثل: تعدد الأعراق ، القوميات ، الأديان و الثقافات، اللغات، الجنسيات.

المفاهيم المتعددة للعولمة:

ما هو مؤكد أن التوجه الحضاري الانساني في العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، كان يعرف قبل ظهور مفهوم العولمة بمسميات أخرى مثل : الدوْلية و التدويل والامبرليالية والعالمية والكونية ونظام الاستعمار المباشر القديم و نظام الاستعمار الغير مباشر الجديد. وقد وصفت العلاقات الدولية بأنها "دوْلية (Inter-etatique) أي علاقات بين الدول، حيث ساد هذا المصطلح هلال القرن 18 إلى القرن 20، إثر ظهور الدولة الأمة (Etat- nation) كمفهوم وظاهرة أوروبية بالأساس. ونظرا أن هاذين المفهومين لا يمكنهما- وحدهما- تفسير وصف حقيقة العلاقات الدولية بمجلاتها وفاعليها، جاءت مفاهيم وعبارات تشير إلى مستويات ومعاني التفاعل بين المجتمعات والدول والثقافات والمنظمات ومنها مفهوم علاقات بين الحكومات، علاقات بين القوميات أو بين الأمم ، علاقات عابرة للقوميات،علاقات متعددة القوميات ، علاقات متعددة الأطراف.... كلها مفاهيم تحدت السيادة الوطنية للفاعلين الدوليين.

إن العولمة في نظر "غوميت" ما زالت غير واضحة المعالم لا من حيث تجديد المفهوم(Conceptually) ولا من حيث اختبارها على الواقع (Empirically) لذلك يُحذر من المبالغة بأهمية هذه الظاهرة ، كظاهرة تلفي التمايز القومي إلغاءً تاماً.

ومهما تكن العمليات الجارية في العلاقات الدولية المعاصرة والمفاهيم التي تحاول الإحاطة بها فإنه لا فرق- حسب شارل هاري- بين تسميتها بمصطلحات العولمة Mondialisation أو علاقات بين القوميات I.R أو الكوكبية Globalisation لأنها مصطلحات تفسر نفس الظاهرة .

يصف بعضهم العولمة بالعملية process والتي من خلالها يمكن للأحداث ، والقرارات والنشاطات التي تحصل في أحد أطراف العالم أن يكون لها نتيجة مهمة (تأثير) على الأفراد والمجتمعات في أطراف قصية من الكرة الأرضية.والبعض يعتبرها ممثَلة لتقدم طبيعي لا يرحم نحو عالم بلا حدود يشير إلى نهاية النظام الدولي الحديث كما نعرفه . وهناك فريق من الباحثين لا يزال يرى للدول أدوارا رئيسة في العالم السياسي والاقتصادي ، وهو فريق العلاقات الدولية.

يمكن القول أن استعمال صفة العولمي (Global) حديث العهد، ففي الأصل، كانت الصفة تعني باللغة الانجليزية الكروي نسبة للأرض الكروية . أنما اسم العولمة (Globalisation) فكان أول ظهور لها في قاموس أمريكي عام 1961.

الحق أن نزاعا قام ولا يزال حول مفهوم العولمة.ويحصر شولت (Scholte) أهم التعاريف الرائجة في أربعة وهي :

1. الدولنة (Internationalization) : أي تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول.ضمن هدا الإطار عرف هيرست و تومبسون (Hirst & Tompson) العولمة بالتدفقات المتنامية للتجارة والرأس الاستثماري بين الدول. فالعولمة بهذا الوصف مرحلة من مراحل الرأسمالية المعاصرة.
2. التحرير (Liberalization) : وتكون العولمة بهذا المعنى رفع القيود والحواجز الرسمية (الحكومية) بين البلدان لهدف خلق اقتصاد عالمي مفتوح وبلا حدود ومن غير الممكن إيقاف حركاته الحرة.

3. العالمية (Universalization) : تعني انتشار الأشياء والاختبارات والثقافات التي تخص الشعوب في طول العالم وعرضه.
4. تحدر الاشارة إلى أن أول من نحت فعل عولم في الانجليزية هما أوليفر رايزر و ب. دايفس Oliver Reiser &B.Davis في كتابهما المشهور في عام 1944 حول : الديمقراطية فوق سيار الأرض.

العولمة بمعنى التغريب (الانفعال بالحضارة الغربية) (Westernization) أو التحديث (Modernization) بخاصة مع الصورة الأمريكية.هذا المعنى يفيد في القضاء على الثقافات النحلية وتعميم ثقافة الحداثة بمفاهيمها المعروفة : الرأسمالية والعقلنة والتصنيع و البيروقراطية وغيرها .

العولمة و الدولة القومية: نصيف إلى تلك التعريفات الأربعة تعريف هيلد المختص بتغيير مفهوم الدولة القومية. والذي يعتبرها تحطيم الجغرافيا الاجتماعية والاجتماع المكاني (Deterritorialization) وهذا يشمل فمرة إعادة صياغة المفاهيم الجغرافية- الاجتماعية مثل مفاهيم الوطن والقطر والحدود الجغرافية بحيث يصبح الكلام على الحدود الرخوة أو غير المانعة لحركة الأشياء والبضائع والأموال والمعلومات و الاتفاقيات.

وهناك من يبالغ في زوال الدولة القومية وسيادتها وتعددية الثقافات فيرى أن هذه التعددية سوف تزول وكل شيء سيصبح متشابها وذلك بسبب الأسواق العالمية، وأسواق عصر العولمة.

يرى جيمس روزنو أنه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة، فمفهوم العولمة مثلا يقيم علاقة بين مستويات عدة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايديولوجيا، واشمل إعادة تنظيم الانتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.ويعقب أنه "في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مقردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن الشك أن يتم قبوله و استعماله بشكل واسع"، لذلك نرى تعددا في تعاريف العولمة.

لمحاولة فهم أفضل للعولمة ينبغي عليا طرح التساؤل التالي من يعولم؟ ماذا نعولم ؟ وكيف نعولم؟

وللاجابة على ذلك يتوجب الخوض في الأطراف الأساسية للعولمة إضافة إلى عملياتها وأشكالها.

أطراف العولمة:

يرى المؤرخ السياسي بول كينيدي: "أن العالمية تصطبغ بصبغة الدول العظمى ذات القوة الكونية التي تصنعها".وعليه فالمسار الحديث والمعاصر للعولمة يرتبط بالغرب الرأسمالي، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصا. ومع تنامي التداخل ووسائل الاتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة، ونظرا لدور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات، بات من الصعوبة بما كان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة.

عمليات العولمة:

يُصنف داريو العولمة عدة عمليات تمثل جوهر المسار وهي :

1- انتشار المعلومات بحث أصبحت مشاعة للجميع.

2- تذويب الجدود بين الدول والتنافس بين القوى الكبرى والمجتمعات والمؤسسات.

3- سهولة حركة الأفراد، السلع والمعلومات والأموال على النطاق الكوني.

4- سرعة الابتكارات التقنية و العملية.

5- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية لدى البعض وإلى نتائج ايجابية لدى البعض الآخر.ويختصر السيد يسين محتوى العولمة في تزامن ترابك ثلاث ثورات في الوقت الراهن:

الثورة السياسية : وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراكية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

الثورة القيمية: وتعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية.

الثورة المعرفية : وهي تتركز في الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

أشكال و أبعاد العولمة:

لقد تبين أن للعولمة أشكالا أو أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وأمنية، والتي غالبا ما تكون متداخلة فيما بينها، وهو ما يجعلها بطبيعة الحال معقدة، ولا يمكن فهم أي منها بمعزل عن التطورات السياسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها. ويعتبر البعد الاقتصادي قائد التغير في الأبعاد الأخرى لصالحه، ويعتبر الشكل الواضح للعولمة، وهذا ما يبرر تسميته بالبعد القيادي.

1- العولمة الاقتصادية :

هي عملية سيادة نظام اقتصادي واجد، يجمع في إطاره مهتلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع و المنتجات والأسواق ورؤوس الأموال، حيث أصبحت حركة رأس المال من أهم محركات الاقتصاد العالمي، وتعاضم دور الاستثمار غير المباشر، و المعاملات في أسواق الأسهم والسندات، والتدفقات الهائلة للتجارة والتمويل والانتاج متمثلة في انسياب السلع دون عوائق أو حواجز، لسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية. و من المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذلك اندماج الشركات والمصارف، وهو التعبير العملي عن تركز رأس المال.ونتيجة لزيادة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي استفادت من فرق الأسعار ونسبة الضرائب. وتعتبر منظمة التجارة العالمية المؤسس للتجارة الالكترونية لدورها البالغ الأهمية في تسهيل عملية إنجاز الأعمال ، وتنوع البضائع والسلع المعروضة كما أنها تسهل عملية التسويق الدولي والاستيراد والتصدير بتكاليف منخفضة جدا.

وقد حظيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر كبير من الاهتمام في زمن العولمة، من جانبها الاقتصادي بالذات، وتعتمد هذه الاستثمارات على توفير بيئة للأعمال الاقتصادية و المالية والسياسية من حيث حجم السوق و النمو المتوقع و التكاليف بأسعار الصرف و الموارد الطبيعية والأطر السياسية.وتهدف الاستثمارات

الأجنبية في شكلها العولمي إلى تحسين مناخ الأعمال لمختلف البلدان المقصودة بالاستثمار، لمساعدة مرور رأس المال فيها.وهذا من شأنه تحقيق وبادة كبرى في رأس مال الدول الكبرى وبطبيعة الحال لا يتم ذلك إلا بخصخصة المؤسسات الاقتصادية للبلدان المقصودة بالاستثمار، ليتلائم ذلك مع ما تطمح إليه السياسات الاقتصادية الجديدة التي ستتبناها. ويذهب المختصون في هذا الجانب إلى أن الخصخصة أداه للقضاء على جميع التشوهات الاقتصادية و المالية تقوم بها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

على العموم يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تتميز بـ:

- تحكم الأسواق في تحديد قيمة العملات مع تدخل أقل للحكومات، تحديد سياسة سعر الصرف.
- عولمة بواسطة تقنيات مالية جديدة كالاتجار بالأسهم والسندات وغيرها من الأوراق والتقنيات المالية كالعملة الرقمية اللامركزية **البتكوين**، وازالة الضوابط القانونية والإدارية أمام تداول الأموال أي اللاضبطية.
- دخول عدد متزايد من الدول والسكان (منتجين ومستهلكين) والشركات من القوى الصناعية الجديدة في الجنوب إلى الأسواق (مثل الصين، الهند ، دول جنوب شرق آسيا، الباسيفيك، الأرجنتين، البراويل، نيجيريا،جنوب افريقيا) مما زاد من جدة المنافسة الجولية مع القوى الصناعية الكبرى التقليدية، خاصة إذا علمنا أن ما يسمى أمريكيا ب"الأسواق الكبيرة الآخذة في البروز Big Emerging Markets (BEM) وهي الصين ، أندونيسيا،كوريا الجنوبية، الهند تركيا،جنوب افريقيا، بولندا، الأرجنتين، البرازيل والمكسيك.ويقول ديفري غارتي وكيل الوزارة للتجارة الدولية،إن م ن المتوقع أن يأتي ثلثي النمو التجاري في العالم بأسره في العقدين القادمين من الأسواق الكبيرة الآخذة في البروز،وهي تشكل حلبة المنافسة الشرسة في المستقبل بين اليابان وأمريكا .
- كثافة عمليات التبييض المالي –الفساد المالي الدولي- تجارة المخدرات وتجارة السلاح والاتجار بالبشر.
- تنامي التجارة الالكترونية عبر الانترنت، وانتشار إصدار النقد الالكتروني مثل بطاقة فيزا.
- التنافس بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية مثل الاتحاد الأوروبي الاسيان ، النافتا، الأباك وغيرها.

2- العولمة السياسية :

تهدف العولمة في بعدها السياسي إلى أن تضع الدولة في حسبانها تلك المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى، سواء التي ستنتمي إليها مثل منظمة التجارة العالمية، أو تلك التي تديرها من الداخل، إذ أن من شأنه جعل قدرة هذه المؤسسات تضاهي قدرة الدولة من ناحية ، ومن ناحية أخرى إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ القرارات بقوة، لأن هناك جهات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أصبحت تشارك الدولة في عملية صنع القرار، وفقا للتداخل الناتج من مسيرة العولمة. ولهذا فالعولمة السياسية هي في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، ترتبك بها من خلال دخول البشرية مرحلة سياسية جديدة يتم فيها انتقال القرارات والتشريعات السياسية، عبر المجتمعات والقارات بأقل قيود وضوابط ، متجاوزة بذلك حدود الدول الجغرافية.

وفي الوقت نفسه تطرح العولمة تقليص الحدود السياسية التي كانت تعتبر سابقا العنصر الحي للدولة، الذي يعكس نموها وقوتها، ويضمن لها الأمن والحماية. ولا شك أن هذا سيؤدي إلى اضمحلال قدرة الدولة على تبني سياسات داخلية وخارجية وفق حدودها. وهذا يعني أن العولمة السياسية تستهدف انقاص الوطنية مقابل طرح بديل عالمي يدمج كافة الدول في نموذج الليبرالية. من ناحية أخرى تقوم العولمة في جانبها السياسي على الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة والفكر وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب، وصولا إلى التعددية السياسية التي هي المظهر الواضح لسقوط الأنظمة الدكتاتورية و الشمولية، في اتجاه تطور ديمقراطي يتجلى في زيادة درجة المشاركة السياسية. ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، و إباحة التدخل الدولي لأغراض انسانية، من خلال النمو و النشاط الملحوظ للمنظمات الدولية التي تتركز اهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الانسان وتحقيق السلام، وفي طليعتها منظمة العفو الدولية. وقد بات من الممكن إنشاء علاقات اجتماعية بيت المواطنين في دولة و دولة أخرى، ولو لم ترغب سلطات دولهم في ذلك. وبهذا فإن العلاقة بهذا الشكل تمثل خرقا في انفتاح الدولة، وخرقا لسيادتها. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التطور التقني في مجال المعلومات والاتصالات، بما يفرض تهديدا كبيرا على سيادة الدولة القومية، من حيث تسرب المعلومات وانكشاف الدولة أمام بقية الدول، وانحصار الاهتمام بالدولة مفاعل دولي، مقابل ظهور المؤسسات والشركات التي أصبحت تلعب هذا الدور، والذي يمهد السبل أمام مرور رأس المال.

كما تطرح العولمة شكلا مختلفا للمواطنة، مؤداه أن المواطن لم يعد ذلك الفرد الذي يجب أن يعبر عن ولائه للسلطة أو انتمائه للدولة، ففي زمن العولمة يصبح ارتباطه أقوى بمنظمات وهيئات عديدة، يجد نفسه مدفوعا للتعاون معها والانتماء إليها دون الرجوع إلى حكومته.

إجمالا يمكن القول أن الدول في عصر العولمة أصبحت أصغر من الانشغال بعدد هام من المشكلات التي تعيشها ومجتمعاتها، أصبح من الطبيعي الحديث عن ترهل وتراجع السيادة الوطنية للدولة في ظل عدة قضايا ومشاكل تتجاوز الحدود و تفرض اتخاذ مواقف وتحركات دولية للحد منها ويتعلق الأمر مثلا بالتغيرات المناخية، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، انتشار الأمراض مثل السيدا فيروس سارس، مرض جنون البقر وانفلونزا الطيور، والأزمات المالية، وتحركات اللاجئين. ما يعني أنها مرحلة ما بعد الدولة القومية أو بالأحرى تحول جذري انتقالي في وظائفها الداخلية و الخارجية الكلاسيكية.

3- **العولمة الاجتماعية و العولمة الثقافية:**

إن هذه العولمة تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة المرتبطة بفكرة الذات و الحدود والوطن والانتماء.غير أن هذا يمكن أن يخلخل النسيج الاجتماعي للجماعة الواحدة. وتطرح العولمة الاجتماعية فئات اجتماعية متنوعة تدافع عن قضايا خاصة، كالدفاع عن الحريات وحقوق الانسان وعن العدالة الاجتماعية وعن النظام الديمقراطي.

ويذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلى ما يسمى بالهويات البديلة، منطلقا من تأثر الثقافات ببعضها البعض، وصولا إلى تأثر الهوية المجتمعية و اضمحلالها، لتخلق الهوية البديلة، وهي هوية السوق، بل تصبح الهوية مطلبا ماديا يتأثر بشكل أو بآخر بالمضمون الاقتصادي للعولمة.

أما العولمة في جانبها الثقافي تدفع بالثقافات الى الترابط، عن طريق إزالة الحواجز أما انسياب الشعوب والثقافات والسلع الثقافية. ومن مظاهر العولمة الثقافية سيطرة التكنولوجيا على الثقافة، وبخاصة الثقافة الغربية حيث تعمل ثقافة العولمة على سحق الثقافة المحلية الوطنية، وخلق لون جديد من الثقافة العالمية يلغي خصوصية الإنسان وموروثه الثقافي، ويعزله عن تاريخه الوطني.

4- العولمة الأمنية:

لقد ظل مفهوم الأمن مرادفا لمعنى حماية إقليم الدولة ومواطنيها ومصالحها ضد التهديدات الخارجية، لذلك كان ينظر إلى أن مسؤولية تحقيق الأمن القومي للدولة تقع على عاتق القوات المسلحة وأجهزة الأمن.إلا أن التحولات الكبرى التي تجري في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي دفعت إلى مراجعة مفهوم الأمن وإعادة تعريفه، حيث أدخلت عناصر جديدة على معناه وأبعاده وحدوده.وقد أصبح مفهوم الأمن يرتبط بكثافة التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، فلم تعد مصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع تنبع من الداخل أو البيئة الاقليمية، بل أصبحت تأتي من مشكلات عالمية عابرة للحدود،وخاصة مشكلات المخدرات، وغسيل الأموال والهجرة غير المشروعة والإرهاب الدولي.وهكذا أصبح استقرار العديد من الدول والمجتمعات يتأثر ايجابا وسلبا ببعض الظواهر والقضايا التي تجري خارج حدودها، وربما في مناطق بعيدة عنها، إلى درجة بات يتردد معها الحديث عما يسمى نهاية الأمن الوطني. لهذا فقد اكتسب مفهوم الأمن بعدا داخليا متأثرا وبعدا خارجيا مؤثرا. وهو ما يوضحه تعريف جيرالد هوبلر للأمن بأنه حماية الدولة ضد جميع الأخطار الخارجية و الداخلية، بحيث أصبح البعد الداخلي للأمن يحمل مفهوما جديدا ألا وهو الأمن البشري أي حماية الأفراد من الحاجة وخطر الأمراض والأوبئة وحمايتهم من الجوع والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية. ويمكن ملاحظة تحول مفهوم الأمن من زاويتين هما:

- التحول من التركيز على أمن الأراضي إلى التركيز بدرجة أكبر على أمن الأفراد.
- التحول من الأمن عن طريق التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية البشرية.

أما ما يتعلق بعولمة الأمن فقد انقسم الباحثين حول هذا الموضوع إلى فريقين:

يرى الفريق الأول أن النزاعات الحربية تناقصت في أجزاء العالم التي شملتها العولمة والتي – العولمة- شملت تزايدا في التعاون الدولي وبدأ العالم كما لو أنه مجتمع واحد. وفي هذا السياق يذهب هانز- هنريك هولم وجورج سورنسون إلى القول بنشوء دول ما بعد الحداثة (Postmodern States) دول عدت الحرب بالنسبة إليها أمرا غير معقول. الفريق الآخر يرى في العولمة مجلبة للفوضى والاضطراب العالميين وأنها غذت الشعور بعدم التسامح والميل للعنف. والأمثلة على ذلك كثيرة منها النزاعات العنصرية والقومية والدينية بالاضافة إلى ما صار يعرف بالارهاب وبخاصة الارهاب الدولي.

الإشكالات التي تثيرها العولمة:

كانت الحداثة عصر الدولة القومية، أما العولمة فهي عصر الدولة ما بعد القومية. ولعل ماكس فيبر أفضل من حدد ملامح ووظائف هذه الدولة بوصفها المؤسسة الوحيدة التي تحتكر الاستخدام الشرعي للقوى وتتمتع بسيادة سياسية وجغرافية وثقافية، وتستمد شرعيتها من التقاليد والكاريزما أو القانون ، أو من الأمة، لكن العولمة قوضت تلك الأسس والمعايير، فلم تعد للدولة سيادة جغرافية وثقافية وسياسية بعدما تقلص دورها لصالح المؤسسات العالمية وغير الحكومية. لم يعد للدولة حدود سيادية، بعدما اخترقت العولمة حدودها، وسلبتها وظائفها المختلفة ، وغيرت الأطر التي تشكلت فيها الدولة الحديثة وفقدت معها مرجعيتها. وبذلك لم تعد هذه تستمد من العقد الاجتماعي، وحق المجتمعات في تقرير مصيرها،وإنما من فاعلي العولمة الجدد. كما لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام العنف الشرعي ، بل فقدت ذلك لصالح الفاعلين الجدد، وقوانين السوق. ما يجعل من المنظمات العالمية الحكومية وغير الحكومية تؤدي وظائف الدولة بشكل يفرغ السياسة الوطنية من محتواها،ويحد هذا النهج من دور الدولة الوطنية.

يبدو أن مستقبل العالم في ظل العولمة يتجه إلى المزيد من التأثر والرضوخ لمتطلبات العولمة في إطارها الأمريكي الأوروبي. يسود هناك شعور أننا مقبلون على نوع جديد من الاستعمار يمكن تسميته بالاستعمار المعولم كبديل للامبريالية التي غدت أقل تأثيرا من العولمة على دول العالم، وتلك الحالة تنبئ بها مجريات الأمور في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي أصبحت لا تهتم إلا بالنزاعات التي تحظى باهتمام الدول الكبرى.

مستقبل العالم في ظل العولمة :

يمكن القول أن العولمة كغيرها فيها الخير وفيها الشر، لمن ما يميزها أنها تولد الأزمات على الدوام وتعولمها. ويبدو للوهلة الأولى أن الأزمات أكبر منها.أزمات مالية اقتصادية وغذائية واجتماعية وبيئية، كانت في الماضي تقود إلى الحروب.فما تخرج العولمة من أزمة حتى تقع في أخرى. إنها التحدي الدائم للبشرية، فما يجري من أحداث في بقعة من العالم، ينسحب على العالم بأسره. فأزمات الغذاء والطاقة و الفقر والمناخ والعقارات كلها تعولمت، ولم يعد بوسع أي دولة لوحدها مهما كان حجمها التحكم فيها.

- إن العولمة أدت إلى المزيد من الهوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة، بل ستزيد الفجوة بين الدول الفنية التي سوف تستفيد ممن العولمة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا والدول المتخلفة.
- الدول غير متصلة بالاقتصاديات العالمية سوف تستمر في المعاناة، خاصة الدول الإفريقية ودول الصحراء الكبرى، دول الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية، التي ستكون مرتعا خصبا للإرهاب والجرائم المنظمة والأمراض والهجرة ومنها وسوف يواجه المجتمع المجتمع الدولي خيارات التدخل.
- تعاظم اقتصاديات الدول الآسيوية خاصة الصين والهند ما يجعلها منافسا ومتفوقا للكثير من الدول الأوروبية.
- بالرغم من استفادة دول الشرق الأوسط من ارتفاع أسعار الطاقة لن يحدث تقدم ملموس فيها.

ومن بيت المخاطر :

إن مستقبل العالم في ظل العولمة يحمل في طياته ثلاث أزمات أساسية تواجه الانسانية. أولها أزمة العلاقة بين البشر وهي شديدة الوضوح حتى في الدول الغنية مع التصاعد الحقيقي للفوارق الاجتماعية بين الطبقات. وثانيها أزمة العلاقة بين المجتمعات وبعضها البعض. وثالثها أزمة العلاقة بين البشر و بين البيئة التي يعيشون فيها. والعالم مطالب بالتعامل مع الأومات الثلاث من خلال منهجين أولهما المنهج الذي يستنبطه العقل السياسي الأمريكي لتكتيل الغرب الأوروبي خلفه لضمان استمرار مركزية أمريكا في الغرب وتفوقها على العالم ولو على حساب قيم الحداثة السياسية، و منهج الثاني الذي يستنبطه التيار الانساني الواسع الرافض للهيمنة الأمريكية و للعولمة القسرية معا والمدافع عن مثل الحداثة السياسية.

ومن المخاطر التي قد يواجهها العالم جراء العولمة ما يلي:

- صياع التراث الثقافي وظهور ثقافة واحدة مسيطرة.
- سحق الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية.
- ضعف قدرة الدولة على التحكم فيما يدخل إلى حدودها أو يخرج منها.
- قيام العولمة من خلال آلياتها بصياغة ثقافة كونية شاملة عبر وسائلها المختلفة مثل الانترنت والقنوات التلفويونية والتي تحمل أهطار الغزو الثقافي على الخصوصية الثقافية للدول والمجتمعات.
- اتجاه الأفراد للبحث عن الربح في أي منطقة من العالم مما يعرض الانتماء للمصالح الفردية في ظل العولمة على حساب الانتماء القومي.
- استباحة الخاص الوطني ، وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك.
- التواصل الثقافي المتزايد قد يؤدي إلى صدام الحضارات.

مما سبق يمكن القول أن العولمة تؤثر سلبا على انتماء الأفراد وولائهم لأوطانهم، مما يؤدي إلى اضعاف هويتهم، والقضاء على التاريخ والحضارة المميزة لكل مجتمع، غير أن ذلك يختلف من مجتمع إلى آخر ومدى قدرتهم على الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم.